الاثار الاقتصادية لإنخفاض أسعار النفط على الاقتصاد العراقي

2014 - 2016

عصام محمد عبد الرضا الجبوري

كلية الادارة والاقتصاد –جامعة بابل

asamcultural@itnet.uobabylon.edu.iq.

المستخلص:

يتأثر الاقتصاد العالمي كثيرا بتذبذب اسعار النفط, فتنتعش اقتصاديات الدول المستهلكة في اوقات تدهور اسعار النفط والذي يعتمد بدوره على حجم معامل التمرير وطول مدة الانخفاض ومقدار الانخفاض . في حين ينعكس الامر بالنسبة للدول المنتجة فان انخفاض اسعار النفط سيؤدي الى ارباك تنفيذ خطط التنمية والى انكماش ملحوظ في النشاط الاقتصادي بفعل التخفيض الكبير في الانفاق الحكومي الاجمالي والذي يعتمد كليا على الايرادات النفطية والذي يعد المحرك الاساسي لعجلة النمو والنشاط الاقتصادي.

يصنف الاقتصاد العراقي بانه اقتصاد ريعي احاد ي الجانب يعتمد مستوى النشاط الاقتصادي على الايرادات النفطية وبالتالي على اسعار النفط الخام. وبالتالي فان انخفاضا كبيرا في أسعار النفط ولمدة طويلة له اثار سلبية كبيرة على الاقتصاد العراقي.

يوصي البحث باتباع اجراءات لمعالجة تأثير تدهور اسعار النفط منها في الاجل القصير تهدف الى ضغط وترشيد الانفاق الحكومي او توفير ايرادات اضافية سريعة للحكومة, والاخرى للأجل المتوسط والطويل تهدف الى تصحيح الاختلال في هيكلية الاقتصاد العراقي وتنويع مصادر دخله من اجل رفع قدرة الاقتصاد العراقي لمواجهة تدهور اسعار النفط والتخفيف من اثاره السلبية على عملية التنمية والاقتصاد العراقي بشكل عام. وتكتسب هذه المعالجات اهمية استثنائية لان الاختلالات في السوق النفطية ظاهرة مستمرة الحدوث وليس امرا طارئا.

الكلمات المفتاحية: اسعار النفط, الاثار الاقتصادية للنفط, السياسة الاقتصادية, السياسة المالية

Abstract

The global economy proved to be very sensitive to the volatility of the oil market. The consumers and the developed countries are the beneficial from oil prices collapse. This will depend on the passing though coefficient, magnitude, and the duration of the decline. The issue is quite the opposite for the producing countries. Price decline will resulted in serious reduction in government revenue and expenditures, curtailing the execution of the development plans and projects, which will lead to GDP contraction. The effect of oil price decline will be transmitted to the whole economic activities through the oil revenues which is the sole financier of the government expenditure.

Iraq economy is a one sided economy, relying totally on oil revenue to fuel the economic activity. So the current decline in oil prices will result in serious consequences. The Iraqi planner forced to stop most investment projects, rationalize the recurrent expenditure, and reduce the pace of economic activity.

To remedy the current situation and cushion the effect of oil price volatility in the future on development process and general economic activities, the paper suggested several actions on short, medium and long terms.

Keyword: oil prices, Economic effect, Economic policy

المقدمة

ان انخفاض أسعار النفط والذي بدأ من النصف الثاني من عام 2014 سيؤثر بصورة مختلفة على الدول الصناعية والدول المنتجة. وان اجمالي تأثيره العالمي سيتحدد بتفاعل التأثيرين أعلاه ومدى عمق تفاعلات القوى المحددة لانتشاره. (Obstfeld, 2016, p1).

ان تأثير انخفاض أسعار النفط بالنسبة للدول المنتجة سينعكس اثاره على حجم العوائد النفطية المتحققة من بيع النفط الخام والتي تمثل المصدر الأساس لتمويل الانفاق العام وتمويل خطط التنمية والاستثمار المحلي وتشكل نسبة

عالية من دخلها القومي. وبالتالي فان انخفاض أسعار النفط سيولد عجزا في الميزانيات العامة لهذه الدول وسيعطل برامج وخطط التنمية بسبب قلة الموارد المالية والتي تمثل الإيرادات النفطية مصدرا أساسيا لها. وسينعكس ذلك سلبيا على قدرة هذه البلدان الشرائية وتمويل استيراداتها والذي سيؤدي الى ضعف الطلب على السلع الرأسمالية والمعمرة وحتى الاستهلاكية من العالم الصناعي. وسيعتمد مدى عمق تأثير الانخفاض في أسعار النفط وبالتالي في العوائد النفطية على الإجراءات الاحترازية التي يفترض من البلدان المنتجة ان تكون قد اتخذتها لمواجهة مثل هذه الازمات. ويأتي على راس هذه التدابير الصناديق السيادية والاحتياطي من العملة الصعبة والذي يوضع جانبا في أوقات الانتعاش وارتفاع أسعار النفط من اجل استخدامه لتخفيف الاثار السيئة من انخفاض العوائد النفطية في أوقات انخفاض أسعار النفط ولاستمرار في تمويل خطط التنمية وضمان ديمومتها حتى في أوقات الازمة وانخفاض أسعار النفط.

ان مدى التأثير على البلدان المنتجة يعتمد أيضا على مقدار الانخفاض في أسعار النفط ومدة بقاء الأسعار منخفضه. فالانخفاض الكبير الحالي في الأسعار والذي بدأ في نهاية عام 2014 والذي بلغ مقدار الانخفاض بأكثر من 65% من أسعار عام 2014 اذ تجاوز سعر برميل النفط 108$ في حين انخفضت أسعار النفط في وقت كتابة البحث الى اقل من 33$ (شكل رقم ١). وان التوقعات تشير الى احتمالية بقاء الأسعارهذه منخفضة في النصف الثاني من سنة 2016 وهذا معناه انخفاض كبير في الموارد المالية لاسيما في تلك البلدان التي يمثل العائد النفطي اكثر من 90% من مصادر الدخل وتمويل الميزانية العامة وتمويل الانفاق الحكومي والمصدر الأساس لتمويل خطط التنمية. وتعيش بلدان مثل العراق وليبيا نيجريا، الجزائر, الاكوادور, فنزويلا وبعض دول الخليج ازمة مالية خانقة قد تعجز مواردها المالية من دفع رواتب واجور موظفيها فضلا عن عدم استطاعتها الاستمرار في تنفيذ خطط التنمية

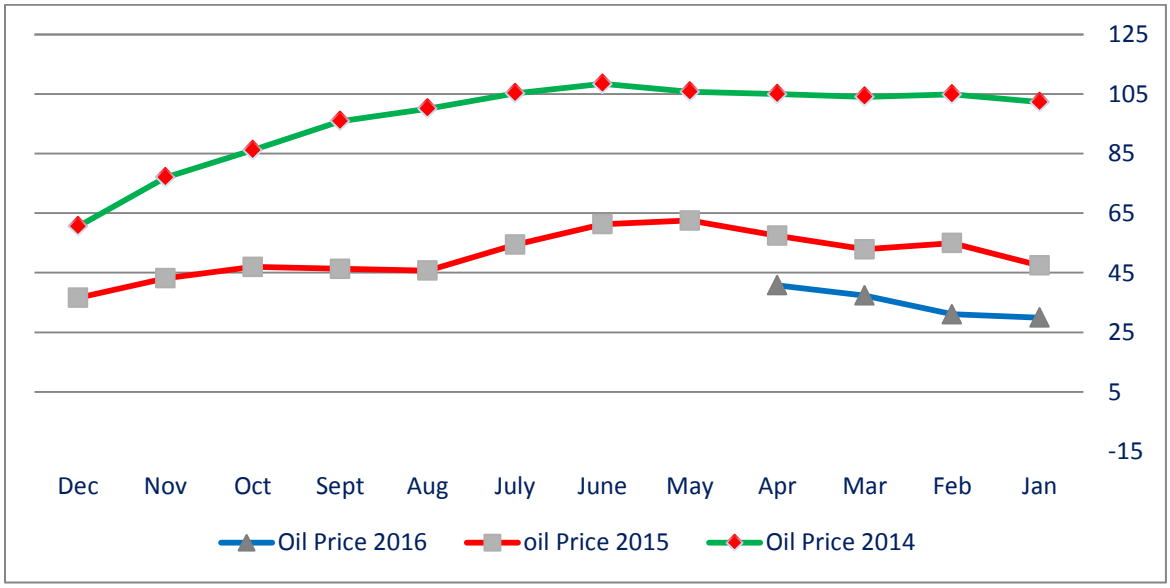

شكل (١): اسعار النفط بالدولار للفترة 2014-2016

المصدر: النشرة الاحصائية لمنظمة الاوبك لسنوات 2015-2016

مشكلة البحث:

بيان تأثير انخفاض اسعار النفط وبالتالي الايرادات النفطية على النشاط الاقتصادي العراقي.

فرضية البحث:

بالرغم من احادية الاقتصاد العراقي وتبعيته الكاملة للإيرادات النفطية فانه من الممكن العمل ضمن المدى القصير على تخفيف الاثار السلبية جراء انخفاض اسعار النفط وذلك بضغط النفقات الحكومية وتصحيح الاختلالات الهيكلية للاقتصاد العراقي على المدى المتوسط والطويل.

هدف البحث:

التوصل الى الاجراءات التي من شأنها تقلل من الاثار السلبية لانخفاض اسعار النفط على الاقتصاد العراقي.

هيكلية البحث:

يتألف البحث من ثلاثة مباحث واستنتاجات وتوصيات. تناول المبحث الاول اسباب انخفاض اسعار النفط الحالية وتأثير ذلك على اقتصاديات الدول المنتجة والمستهلكة. وتناول المبحث الثاني اهمية القطاع النفطي في الاقتصاد العراقي واثر انخفاض الاسعار على النشاط الاقتصادي. تناول المبحث الثالث المعالجات المقترحة على المدى القصير والمتوسط والطويل للتخلص من احادية الاقتصاد العراقي وحساسيته المفرطة لتذبذب اسعار النفط. واختتم البحث بالاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الاول

١-١ أسباب انخفاض أسعار النفط الحالية:

انخفضت أسعار النفط ابتداء من الشهر السادس من عام 2014 من 108$ الى اقل من 30$ في بداية سنة 2016 أي ان نسبة الانخفاض تتجاوز نسبة ال 72% مقارنة بأسعار النصف الأول من عام 2014.

لإجمال العوامل المؤثرة على سوق النفط يمكن القول ان هناك عوامل اقتصادية متمثلة بعناصر العرض والطلب والمضاربة وعوامل تكنولوجية أي تطوير تقنيات وتكنولوجيا حديثة في مجال استخراج النفط وأخيرا العوامل السياسية.

العوامل الاقتصادية

ان الطلب العالمي في وقت تدهور الأسعار لم ينخفض بشكل ملحوظ بالرغم من تباطؤ نمو الاقتصاد الصيني وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي في اوربا ولكن العامل الحاسم هو وفرة في المعروض في السوق النفطية العالمية. ان معدلات نمو الاقتصاد العالمي كانت 3.1% في عام 2015 ويتوقع ان يصل معدل النمو العالمي الى 3.4% في عام 2016. هذا المعدل للنمو سيخلق طلبا اضافيا على النفط مقداره 1.3 مليون برميل يوميا (OPEC 2015, p 1).

ان ارتفاع اسعار النفط لمدة ما قبل الانخفاض الكبير في منتصف عام 2014 حفز شركات النفط العملاقة للاستثمار وتطوير وسائل انتاج وتكنولوجيا ساهمت في زيادة المعروض النفطي الصخري بمقدار4 مليون برميل يوميا. اضف الى ذلك تزايد معدلات الانتاج النفطي العراقي خلافا لكل التوقعات التي تنبأت بتدهور معدلات الانتاج بفعل عدم الاستقرار الامني والعمليات العسكرية لمواجهة الارهاب واحتلال التنظيمات الارهابية مساحات شاسعة من الاراضي

العراقية. كذلك استمرار انتاج ليبيا وايران بالتزايد. كل هذه العوامل زادت من المعروض النفطي في السوق العالمية مما ادى الى تدهور اسعار النفط.

ان منظمة الدول المصدرة للنفط تقوم باتخاذ اجراءات حاسمة لكبح معدلات الانتاج لأعضائها وتخفيض الانتاج الكلي لها في اوقات تعرض اسعار النفط الى التدهور. الا ان المنظمة قد فشلت في اجتماعها المنعقد في نوفمبر من عام 2014 في اتخاذ قرارات لتخفيض انتاجها مما ادى الى تدهور اسعار النفط الى 50$ في بداية عام 2015. وفشلت منظمة الاوبك في اجتماعاتها اللاحقة كذلك في شهر نيسان 2016 وظهر الخلاف واضحا بين اعضائها مما انعكس سلبا على مستويات الاسعار.

التقدم التكنولوجي

تعود أسباب الوفرة النفطية الى أسباب عدة يأتي في مقدمتها زيادة الإنتاج النفطي الأمريكي مما يصطلح عليه بالنفط الصخري. النفط الصخري الأمريكي هو نفط مستخرج من مكامن نفطية ناضبة ولكن طورت تقنيات حديثة تمكنت الشركات النفطية الامريكية من استخراج كميات النفط المتواجدة في الصخور الاسفنجية عن طريق ضخ ماء ورمل وبعض المواد الكيميائية والذي يؤدي الى تحرير كميات النفط المحصورة في الصخور وبالتالي سحبها الى الأعلى. ونظرا لارتفاع أسعار النفط فانه بالرغم من الكلفة المرتفعة المصاحبة لاستخراج النفط الصخري والتي قد تصل الى اكثر من 90$ (فؤاد الامير 2015 ص6) في بعض المكامن النفطية الامريكية الا ان الشركات النفطية الامريكية استثمرت رساميل طائلة لتطوير تكنولوجيا واليات استخراج حديثة لإنتاج النفط الصخري وان ارتفاع أسعار النفط في تلك المدة جعل هذه التكنولوجيا مجدية اقتصاديا وقد تجاوز انتاج النفط الصخري الامريكي على 4 مليون برميل يوميا ليصل الانتاج العالمي اليومي من النفط الخام الى 93mb/d (Arezki and Blanchard, 2016, p1).

العامل الاخر هو تعاقد العراق مع شركات عالمية معروفة لتطوير حقوله النفطية واستخدام تكنولوجيا حديثة ساهمت في رفع معدلات الانتاج لتبلغ اكثر من 4.5 مليون برميل يوميا صدر منه 3.81 مليون برميل يوميا في شهر مارس سنة 2016.(MOMR 2016 ص57).

العامل السياسي

العامل الذي يمكن عده ذا ابعاد سياسية هو فشل منظمة أوبك في تخفيض سقف الإنتاج لامتصاص فائض المعروض النفطي في السوق. وظهر تأثير هذا العامل جليا عند انخفاض أسعار النفط عند اتجاه انظار العالم الى اجتماع الأوبك الذي جرى في شهر نوفمبر من عام ٢٠١٤ وخيبة الامل التي اصابت المتابعين للسوق النفطية من عجز منظمة الأوبك من التوصل الى قرار بتخفيض سقف الإنتاج من اجل امتصاص وفرة المعروض النفطي وبالتالي الحفاظ على أسعار النفط ومنعها من التدهور. وقد تدهورت أسعار النفط بعد الاجتماع بشكل كبير ووصلت الى حاجز ال50$ في بداية عام 2015. وتكرر الامر ذاته في جميع اجتماعات اوبك اللاحقة والتي كان اخرها اجتماع الدوحة والذي رفضت ايران حضوره لعدم رغبتها في تخفيض انتاجها بل على العكس تسعى لزيادة انتاجها لأجل الوصول الى حصتها النفطية قبل فرض العقوبات الدولية عليها.

العامل السياسي الاخر هو عدم رغبة المملكة العربية السعودية من تخفيض معدلات انتاجها ورغبتها في الحفاظ على حصتها النفطية في منظمة الأوبك (الامير, فؤاد 2015 ص6) بحجة ان تخفيض انتاجها سيؤدي الى تعويض

ذلك التخفيض من الدول المنتجة خارج الأوبك وهو ادعاء تدحضه كل الدلائل والحقائق المعروفة لدى المختصين في السوق النفطية والتي تؤكد على ان معظم المنتجين النفطيين خارج الأوبك ينتجون عند طاقاتهم القصوى ولا يوجد لديهم طاقات عاطلة لزيادة الإنتاج باستغلالها.

الامر الاخر والذي لا يستبعده الباحث هو احتمال اتفاق الولايات المتحدة الامريكية مع السعودية لتخفيض أسعار النفط للتأثير على روسيا, ايران, والعراق وخلق العقبات الاقتصادية لهما لإضعاف قدراتهما واقتصادياتهما اذا ما علمنا الاعتماد الكبير لهذين البلدين على الإيرادات النفطية لتمويل الانفاق الحكومي وبناء قدراتهما العسكرية وتمويل خطط التنمية لديهما.

يمكن القول انه بالرغم للانخفاض الطفيف في الطلب العالمي والذي كان منشأه الدول الاوربية ودول أسيا الا ان العامل السياسي وعامل العرض المتمثل بفائض المعروض النفطي كان العامل الأكثر تأثيرا في تدهور أسعار النفط. وقد فشلت معظم النماذج القياسية بالرغم من اخذها معايير النشاط الاقتصادي العالمي بنظر الاعتبار في التنبؤ في انخفاض أسعار النفط وإعطاء وزنا كبيرا لعوامل العرض منه لعوامل الطلب عند تفسيرها لأسباب انخفاض الأسعار (صندوق النقد الدولي, 2015 ص14). وان الكثير من الانتقادات توجه الى مثل هذه النماذج الاقتصادية القياسية لعدم اخذها بعين الاعتبار لدور التغير في التوقعات والسلوك الاستراتيجي للدول والمنظمات التي تتحكم في سوق النفط وبضمنهم منظمة الأوبك. كل هذه الأسباب إضافة الى عامل المضاربة في السوق وزيادة تأثير المتعاملين غير منتجين والمستهلكين والذي ارتفع حجمه بشكل كبير في العقد الأخير ساهمت في تعميق التدهور في أسعار النفط.

ان انخفاض أسعار النفط قد فاجأ معظم المتوقعين العاملين في السوق النفطية. فليس هنالك جهة كانت قد توقعت هذا الانخفاض في الأسعار بدءا من أب سنة 2014 واستمراره. ويمكن القول نفسه على المؤسسات التي تعتمد نماذج قياسية للتنبؤ فان نماذجها لم تتنبأ بهذا الانخفاض الكبير في الأسعار بسبب ضعف المرونات السعرية للنفط من جانب الطلب والعرض إضافة الى صعوبة تنبؤ سلوك الدول المؤثرة في السوق النفطية (IMF Staff Paper 2015, p14).

١-٢ الأثر الاقتصادي لانخفاض أسعار النفط:

سنتناول في هذا المبحث بيان أثار انخفاض أسعار النفط على الدول المستهلكة ثم على الدول المنتجة للنفط وأخيرا سنوضح الأثر على المستوى العالمي.

تشير معظم الدراسات ان هناك علاقة عكسية بين اسعار النفط ومعدلات النمو للناتج القومي الاجمالي والنشاط الاقتصادي بشكل عام في معظم الدول الصناعية والمستهلكة للنفط (Papapertrous 2001, Mork, 1994, Hamilton, 1996, Burbridge & Harrison, 1984, Lardic & Mignon, 2006, Emami, K. & Adibpour, 2012, Farzanegan 2009, 2011, and Ferderer, J. P. 1996.

يصاحب مدة انخفاض الاسعار النفطية ارتفاع في دخول الافراد وارتفاع في قيم اصولهم المالية وارتفاع في النشاط الاقتصادي وزيادة معدلات الانتاج والتشغيل بفعل انخفاض تكلفة الانتاج.

من الطبيعي سيكون اثر انخفاض أسعار النفط للدول المستهلكة إيجابيا لكونه يمثل احد عناصر التكلفة الأساسية للإنتاج والنقل والتدفئة وسينعكس إيجابيا على ميزان المدفوعات لتلك البلدان. ويعتمد مقدار عمق اثار انخفاض أسعار النفط على معامل التمرير والذي يعبر عن مدى تمرير هذا الانخفاض الى المستهلك سواء اكان ذلك افرادا ام

مؤسسات . اذ ان تمرير نسبة كبيرة من هذا الانخفاض الى المستهلكين سيعني زيادة حقيقية في دخولهم والذي سينعكس على مستوى الطلب الفعلي والاستخدام وزيادة النشاط الاقتصادي وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي . (IMF, 2015, p6)

ان مدى تأثر اقتصاديات الدول المستهلكة بانخفاض أسعار النفط يعتمد كذلك على مقدار الانخفاض أصلا وعلى مدة استمراره. اذ ان الانخفاض المؤقت او ذا المقدار القليل قد يؤدي الى احتفاظ الدولة بمعظم المكاسب وتحسين ميزان مدفوعاتها وتوليد إيرادات جديدة للخزينة في حين ان انخفاضا كبيرا كالوضع الحالي واستمراره لأكثر من سنة ونصف سيرفع معامل التمرير وبالتالي سيمرر جزء كبير من انخفاض الأسعار الى المستهلكين افرادا ومؤسسات وانه سيوفر الكثير من الموارد المخصصة سابقا الى الدعم الحكومي الى المحروقات. ومن جهة اخرى فان انخفاض اسعار النفط يمكن ان يؤثر سلبا على الدول الصناعية والتي تمتلك الشركات النفطية الكبرى في العالم وستتأثر ايراداتها وموقفها المالي بسبب انخفاض الاسعار ولجأت الكثير من هذه الشركات الى تسريح الاف من منتسبيها اذ بلغت تخفيضات العاملين في شركة شل الى 12500 منتسب للمدة من 2015 الى نهاية عام 2016 (Macalister 2016, P1) وتخفيض كبير في استثماراتها لاسيما في استخراج النفط الصخري لارتفاع تكاليف انتاجه وانخفاض اسعار النفط.

اما بالنسبة الى الدول المنتجة فان تأثير انخفاض اسعار النفط سيؤثر بشكل كبير على اقتصادياتها وعلى تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية لأن العوائد النفطية تمثل الشريان الرئيسي لتمويل تلك البرامج التنموية. ان معظم اقتصاديات الدول النامية المنتجة للنفط اقتصاديات ريعية تمثل الايرادات النفطية نسبة كبيرة من تمويل الميزانية العامة ويتم تمويل برامج الانفاق الحكومي بشقيه الجاري والاستثماري من العائدات النفطية.

(مهدي, كاظم حيدر 2015 ص115), (العبيدي, عبدالجبار, و منير, عامر 2015 ص273), (صالح, مظهر محمد 2010, ص 72), (بريهي, احمد, 2014, ص 4).

ان التأثير الكلي لانخفاض اسعار النفط على الاقتصاد العالمي يعد ايجابيا وذلك لان الانخفاض الكبير في اسعار النفط ستستفيد منه الدول الصناعية والمستهلكة للنفط وسيزيد من النشاط الاقتصادي ويحفز اقتصادياتها لمعدلات اعلى للنمو واذا ما اخذنا حجم هذه الاقتصاديات ومساهمتها في الناتج العالمي فان الاثر الايجابي لانخفاض اسعار النفط سيفوق اثاره السلبية على اقتصاديات الدول المنتجة ولن يتأثر الطلب العالمي كثيرا لاستخدام بعض الدول المنتجة اموال صناديقها السيادية او الاقتراض قصير الاجل او اساليب الدفع الاجل لتمويل مشترياتها.

المبحث الثاني

2.1 أهمية القطاع النفطي في الاقتصاد العراقي:

لعب القطاع النفطي دورا في غاية الاهمية في تطوير الاقتصاد العراقي منذ اكتشاف النفط في العراق ولغاية الان. اذ كانت ايرادات النفط تمثل المصدر الاساس بل الوحيد لتمويل برامج الاعمار وخطط التنمية الاقتصادية. ويشير الجدول رقم واحد الى هيمنة الاقطاع النفطي في تكوين الناتج القومي المحلي, اذ تراوحت نسبة مشاركته من 30% في عام 2015 بسبب انخفاض اسعار النفط الى 53% في عام 2012 لارتفاع اسعار النفط فوق حاجز المئة دولار. وعند النظر الى مساهمة القطاعات الاقتصادية الاساسية مثل الزراعة والصناعة يعكس لنا الجدول (١) مدى تدهور مساهمة هذين القطاعين الرئيسيين في الناتج المحلي الاجمالي اذ تراوحت نسبة مساهمة الزراعة ما بين 4.1 – 5.8% خلال 2003–2015 وهي نسبة متدنية جدا لقطاع يفترض ان يكون رائدا في الاقتصاد العراقي وقائدا في

عملية التنمية الاقتصادية لتوفر مستلزمات الانتاج وتوفر الطلب الفعال والذي يلبى معظمه عن طريق الاستيرادات. ويعود السبب في تدني مساهمة القطاع الزراعي الى الاهمال الكبير الذي يعاني منه هذا القطاع من جانب المخطط الاقتصادي وتخلف وسائل الانتاج وشحة المياه وتفشي الامراض وضعف فعالية اللقاحات والادوية وارتفاع اسعارها وارتفاع كلفة الوقود وضعف الاستثمار الحكومي والى اغراق السوق المحلية بالمنتجات المستوردة والرخيصة الثمن بسبب الدعم الحكومي لمنتجيها من قبل دولهم مما يجعل من الصعب على المزارع المحلي المنافسة معهم. وهذا يعني سد فجوة الطلب المحلي للمواد الغذائية عن طريق الاستيراد والذي اخذ يستنزف جزءا كبيرا من العملة الصعبة التي يوفرها القطاع النفطي كما تشير الى ذلك احصاءات التجارة الخارجية.

اما القطاع الصناعي فحاله اسوء من القطاع الزراعي بكثير اذ لم تتجاوز مساهمته في تكوين الناتج المحلي الاجمالي ال 2.6% في عام 2012 بسبب انخفاض اسعار النفط في حين بلغت مساهمته 1.6% في عام 2006 وهي نسب متواضعة جدا لقطاع يعمل فيه مئات الالاف من العمال والموظفين الحكوميين وكان يلبي معظم الطلب المحلي في سنوات الحصار بالرغم من ضعف الطلب المحلي في تلك المدة لتدهور مستوى الدخل الفردي والقومي بفعل الحصار الاقتصادي. الا ان الدمار الذي لحق بهذا القطاع بسبب عوامل النهب والتخريب التي صاحبت سقوط النظام في 2003 وتقادم معظم المصانع الانتاجية وتخلف المستوى التكنولوجي والتقني لمعظم المصانع ولاتباع الحكومة الجديدة منهاج السوق والاقتصاد الحر ورغبة المخطط الاقتصادي بالتخلص من هذه المنشآت والمصانع الحكومية وبيعها للقطاع الخاص او المستثمرين الاجانب من اجل التخلص من اعبائها وبالتالي عدم الاستثمار في تطوير هذه المصانع واعادة بنائها واعمارها وتحديث وسائلها الانتاجية وتوسيعها لأجل مواجهة الطلب المحلي الجامح على المنتجات الاستهلاكية الصناعية الكهربائية والمعمرة والذي دفع بالقطاع الخاص بالأخذ بالمبادرة باستيراد كميات هائلة منها بعد ان الغيت كل عوائق الاستيراد من تعريفات كمركية ونظام السيطرة النوعية ونظام اجازات الاستيراد وانفلات السوق المحلية من حيث الاسعار او جودة المنتج المستورد. كل هذا ادى الى هدر مبالغ طائلة لتمويل هذه الاستيرادات كان من الاجدر استخدام جزء منها في تطوير وتحديث واعادة الروح في منشآت القطاع الصناعي مما قد يؤدي ذلك الى خلق فرص عمل كثيرة وتوفير الكثير من العملة الصعبة.

بالرغم من التدهور الكبير في معظم القطاعات الاقتصادية الا ان القطاع النفطي قد جذب اهتمام قيادة الاحتلال الامريكي والمخطط الاقتصادي وابدوا رغبة جدية في تطوير هذا القطاع لإدراكهم اهمية هذا القطاع في توفير الرساميل اللازمة لإعادة اعمار العراق والانفاق لتمويل خطط التنمية والنهوض بالمستوى المعاشي المتدهور لمعظم فئات الشعب العراقي. وقد جرى الاتفاق مع الشركات العالمية النفطية المتخصصة ووقع العراق عقود الخدمة من خلال جولات التراخيص لتطوير الحقول النفطية المستغلة وتطوير حقول جديدة لرفع الطاقة الانتاجية وزيادة الصادرات من النفط الخام والغاز لزيادة العائدات النفطية من الصادرات النفطية لتمويل خطط اعادة الاعمار والتنمية الاقتصادية. وقد استمر الانتاج النفطي بالتزايد بالرغم من التدهور الامني واحتلال الارهاب مناطق واسعة من الاراضي العراقية. وهذا الامر خالف كل التوقعات بشأن معدلات الانتاج النفطي .وبالرغم من هذا التطور الكبير والايجابي لقطاع النفط وما وفره من ايرادات كبيرة كان من المفترض استخدام هذه الموارد الهائلة في احداث تنمية متوازنة لكافة القطاعات الاقتصادية وخاصة السلعية منها والنهوض بها. وقد بلغت معدلات الانتاج النفطي 4.5 مليون برميل يوميا في الشهر الرابع من عام 2016 (MOMR 2016 ص57) كما اعلنت الوزارة عن تصدير اول شحنة للغاز السائل.

جدول (١) مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية

2003-2015 (تريليون دينار)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي (١)	التعدين والمقالع (2)	1/2 %	الزراعة (3)	١/3 %	الصناعة (4)	4/1 %	البناء والتشييد	الكهرباء والماء
2003	29.6	20.3	68.6	2.46	8.3	0.3	1.01	0.22	0.06
2004	53.7	30.6	57.0	3.7	6.9	0.94	1.75	0.69	0.43
2005	73.6	42.4	57.7	5.04	6.8	0.96	1.31	2.67	0.59
2006	95.8	53.0	55.3	5.6	5.8	1.5	1.6	3.5	0.8
2007	111.5	59.3	53.2	5.5	4.9	1.8	1.6	4.9	9.7
2008	157.0	87.1	55.5	6.0	3.8	2.6	1.6	6.6	1.8
2009	130.8	56.5	43.2	6.8	5.2	3.9	3.0	5.6	2.3
2010	167.1	73.6	44.0	8.4	5.0	3.7	2.2	10.3	2.9
2011	223.7	116.0	51.2	9.9	4.4	4.8	2.1	13.7	3.4
2012	245.2	130.1	53.1	10.0	4.1	4.2	3.2	13.8	3.1
2013	274.7	125.6	45.7	12.6	4.6	6.3	2.3	20.2	2.2
2014	258.9	117.4	45.3	12.4	4.8	4.9	1.9	18.2	5.8
2015	191.7	57.6	30.0	9.01	4.7	3.83	2.0	9.01	4.6

المصدر: المجموعات الاحصائية السنوية, الجهاز المركزي للإحصاء, وزارة التخطيط 2003 – 2015

لخلق فرص عمل لجيش العاطلين من الشباب ولسد فجوة الطلب المحلي الهائلة والتي من شأنها ان توفر الكثير من العملة الصعبة والتي اهدرت على الاستيرادات. الا ان سوء التخطيط وتفشي الفساد الاداري والمالي لدى المسؤولين وعلى كافة الصعد لاسيما المستويات العليا ادى الى اهدار هذه الموارد وسرقة معظمها وتفويت الفرصة على الشعب العراقي للتطور وخلق التنمية المستدامة وتوفير فرصا هائلة للعمل والتي بدورها ستوفر ظروفا معيشية افضل لاسيما للطبقات الفقيرة والذين يعيشون في مستويات قريبة من خط الفقر وفي كثير من الاحيان دونها. وقد صرحت النائبة ماجدة التميمي عضو اللجنة المالية في البرلمان وعلى وسائل الاعلام المرئية وفي الفضائيات من ان اكثر من 6000 مشروعا استثماريا قد تم سرقة تخصيصاته والبالغة اكثر من 320 مليار دولار من قبل مسؤولين كبار في الحكومة.

2.2 تأثير انخفاض اسعار النفط على الاقتصاد العراقي:

ينعكس تأثير انخفاض اسعار النفط على الاقتصاد العراقي من خلال الايرادات النفطية والتي تكاد ان تكون المصدر الوحيد لتمويل الموازنة العامة الحكومية للدولة وهي المصدر الوحيد للعملة الصعبة اللازمة لتمويل الاستيرادات الضخمة. ويشير الجدول رقم (2) الى المساهمة النسبية للإيرادات النفطية في اجمالي الايرادات الكلية الحكومية والتي تمول الانفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري. وقد بلغت النسبة 99% في سنة 2004 وانخفضت الى 91% في عامي 2009 , 2010 بسبب انخفاض اسعار النفط. ويمكن القول ان المساهمة النسبية للقطاع النفطي من 2003الى 2015 كانت كمعدل حوالي 95% وهي نسبة مرتفعة جدا وتمثل اعتمادا صارخا وصورة واضحة لاقتصاد وحيد الجانب وهنا يجدر الاشارة الى ان الايرادات غير النفطية والمتمثلة بإيرادات الضرائب والرسوم واشتراكات الضمان الاجتماعي والمنح والهبات لم تتطور في مدة البحث وليس هناك خطط موضوعة حاليا لتطويرها وزيادة مساهمتها في الايراد الكلي للحكومة.

الجدول رقم (2) عكس لنا درجة تبعية الانفاق الحكومي بشقيه الجاري والاستثماري الى الايرادات النفطية وبالتالي تبعية كافة خطط والمشاريع التنموية والانفاق الحكومي والتعيينات الجديدة لدى الحكومة الى حجم المتحقق من العوائد النفطية والذي يعتمد بدوره على اسعار النفط بشكل اساس وعلى حجم الصادرات بشكل اقل لخضوع ذلك الى حصة العراق في اوبك واعتبارات اخرى.

ان انخفاض الايرادات النفطية الى 57.6 تريليون دينار عراقي (وزارة المالية 2016) والذي يعود سببه الى انخفاض اسعار النفط والذي بلغ 44.81 كمعدل لسنة 2015 واذا ما ادركنا ان الايرادات غير النفطية لا تضيف اكثر من 3 ترليون دينار الى الايرادات النفطية من مجمل الايراد الكلي للحكومة, فان المشكلة تبدو جلية اذ ان موازنة 2015 كانت قد خصصت 78.7 ترليون دينار للإنفاق الجاري و 40.4 ترليون للموازنة الاستثمارية (جدول رقم 3) وعليه فان الايرادات المتحققة في سنة 2015 لا تكفي الا لتغطية 77% من نفقات الموازنة التشغيلية لوحدها والذي ترتب عليه ايقاف تنفيذ معظم الموازنة الاستثمارية وايقاف معظم المشاريع قيد التنفيذ والذي سيعني تعطيل خطط التنمية وارباك الوضع الاقتصادي برمته. وستضطر الحكومة عن ايقاف برامج التوظيف الحكومية والذي يعول عليه غالبية الخريجين والباحثين عن عمل اذا ما اخذنا ضعف القطاع الخاص وضعف دوره في خلق الفرص التوظيفية.

ان عدم وجود صناديق سيادية للمساعدة في توفير التمويل اللازم في اوقات الازمات (تدهور اسعار النفط) والتقليل من اثرها السلبية على الاقتصاد والمجتمع كما هو الحال في معظم الدول الخليجية. كما ان الامر ازداد سوءا بفعل العمليات العسكرية التي يخوضها الجيش العراقي في حرب مفتوحة مع التنظيمات الارهابية لتحرير الاراضي العراقية التي احتلها في عام 2014 والذي سيخلق ضغوطا اضافية على الايرادات النفطية لتمويل الة الحرب ونفقاتها الباهظة ومواجهة متطلبات النازحين والمهجرين بفعل العمليات العسكرية.

ادت اجراءات التقشف الحكومية وتعطيل جزء كبير من الموازنة الاستثمارية من التنفيذ الى انكماش في الاقتصاد العراقي غير النفطي بنسبة 8.8% و 12.9% للسنوات 2014 و2015 على التوالي. وبلغ العجز في الميزانية ما نسبته 14.5% من ميزانية 2015 وعجز في الحساب الجاري ما نسبته 6.6% من الناتج المحلي الاجمالي في عام 2015 والذي انخفضت فيه الايرادات النفطية بنسبة 41.5% عنه في سنة 2014. ومتوقع له ان يصل

العجز الى 20% في عام 2016 (WORLD Bank report 2016, p1). ولمواجهة هذه الاثار السلبية على الاقتصاد العراقي فان المخطط العراقي بدا في اجراءات لمواجهة العجز الكبير في الموازنة فابتدأ

جدول (2) الايرادات الحكومية حسب مصادرها بالأسعار الجارية 2003 – 2015 (تريليون دينار)

السنة	اجمالي الايرادات الحكومية (1)	الايرادات النفطية (2)	% 1/2	اجمالي الايرادات غير النفطية (3)	% ١/3
2003	16.0	15.7	98.1	0.3	0.9
2004	33.0	32.6	98.8	0.2	1.2
2005	40.4	39.4	97.5	1.0	2.5
2006	49.1	46.9	95.5	2.2	4.5
2007	55.0	52.0	94.5	3.0	5.5
2008	80.6	76.3	94.7	4.3	5.3
2009	55.2	50.2	90.9	5.0	9.1
2010	70.2	63.6	90.6	6.6	9.4
2011	104.0	103.1	99.1	0.9	0.9
2012	119.8	111.3	92.9	8.5	7.1
2013	113.8	105.7	92.9	8.1	7.1
2014	105.5	98.5	93.4	7.0	6.6
2015	70.0	57.6	82.3	12.4	17.7

المصدر: وزارة التخطيط, دائرة الحسابات القومية , المجموعات الاحصائية السنوية 2003-2015

في الغاء معظم الموازنة الاستثمارية وايقاف معظم المشاريع الاستثمارية في قيد التنفيذ والضغط على الموازنة التشغيلية وتقليص وترشيد الانفاق العام وتخفيض رواتب موظفي الدولة, ايقاف حركة التعيينات الجديدة, محاولة الاستدانة الداخلية وبيع سندات الخزينة, التخلص من المؤسسات الحكومية الصناعية الخاسرة والمتعطلة ببيعها ,محاولة بيع جزء من ممتلكات الدولة لتوفير الموارد الاضافية لمواجهة العجز , والاقتراض الخارجي من مؤسسات النقد الاجنبية كالبنك الدولي وصندوق التنمية الاسلامي وصندوق النقد الدولي والذي وقع العراق في نهاية شهر ايار من عام 2016 اتفاقا لإقراض العراق مبلغا قدره 5.4 مليار دولار يمكن ان يزداد الى 20 مليار دولار عند دخول دول ومؤسسات اخرى الى الاتفاق.

جدول (3) اجمالي الانفاق الحكومي بشقيه الجاري والاستثماري للسنوات 2003-2015 (تريليون دينار)

السنة	اجمالي النفقات الحكومية	النفقات الجارية	النفقات الاستثمارية
2003	20.0	18.0	2.0
2004	32.1	27.3	4.8
2005	26.3	20.8	5.5
2006	38.0	31.2	6.8
2007	39.1	29.7	9.4
2008	59.4	42.2	17.2
2009	52.6	41.0	11.6
2010	70.1	54.6	15.5
2011	78.7	60.9	17.8
2012	105.1	75.8	29.3
2013	119.1	78.7	40.4
2014	163.7	98.8	64.9

المصدر: وزارة المالية, دائرة الموازنة العامة, الموازنات الحكومية للفترة 2003-2015

ومن الجدير بالتنويه الى الشروط القاسية التي عادة ما تصاحب قروض صندوق النقد الدولي كضغط النفقات الحكومية الاستهلاكية و ضغط فرص التعيين لدى الدولة وفرض ضرائب جديدة او زيادة الموجود منها او تقليل او الغاء الدعم الحكومي من السلع الاساسية كالوقود والمواد الغذائية الاساسية وقد يشترط الصندوق الغاء البطاقة التموينية. كل ذلك سيفاقم الضغط ويزيد من الظروف القاسية لفئات الشعب والتي تعيش عند خط الفقر والذي يتوقع خبراء البنك الدولي الى رفع نسبتها السكانية من 22% الى 41% (ص١ World Bank, 2016)

المبحث الثالث

لاقتراحات لمعالجة الازمة الحالية للاقتصاد العراقي:

ان العراق سيمر في الاجل القصير بسنين عجاف بسبب انخفاض اسعار النفط بفعل زيادة المعروض من النفط الخام في السوق الدولية وان افضل علاج لانخفاض اسعار النفط هي انخفاض اسعار النفط. لان انخفاض سعر النفط سيقلل من الاستثمارات من قبل الشركات النفط الكبرى واغلاق الكثير من حقول النفط الحدية وبالتالي انخفاض حجم المعروض والذي سيؤدي الى ارتفاع الاسعار من جديد. ستبقى اسعار النفط متذبذبة صعودا وانخفاضا وبالتالي ستبقى برامج التنمية الاقتصادية في البلدان المنتجة للنفط لاسيما الوحيدة الجانب اقتصاديا رهينة لهذه التذبذبات وسيربك تنفيذ هذه البرامج.

يحتاج الاقتصاد العراقي الى ارادة وطنية مخلصة ومبالغ هائلة للنهوض باقتصاده وترميم ما خلفته حروب مقاومة التنظيمات الارهابية واعادة بناء واعمار البنية التحتية المتهالكة واعادة الحياة الى قطاعاته الاقتصادية وخاصة السلعية لتصحيح التشوهات في هيكليته ولإقامة قاعدة صناعية وزراعية وخدمية فاعلة وحية ومتطورة بامكانها تلبية

الطلب المحلي وتوفير فرص عمل لقوة العمل المتنامية مع الاهتمام بالقطاع الخاص وتوفير الاجواء والدعم الحكومي لإعادة الحياة فيه والمساهمة الجادة في عملية التنمية المستدامة وتنويع مصادر الدخل للتخفيف من اثر التقلبات في الايرادات النفطية على حركة التنمية الاقتصادية وتسارع وتائرها.

فبالنسبة الى العراق والذي تجاوزت صادراته النفطية 3.5 مليون برميل يوميا (MOMR 2016 ص57) فان انخفاض أسعار النفط الى اقل من 40$ دولار للبرميل سيخلق عجزا في الميزانية من الضخامة سيعجز العراق من سده في ظل تدهور الأوضاع الأمنية وحروب مواجهة داعش وعدم الاستقرار السياسي وتفشي الفساد وسوء الإدارة.

ان انخفاض أسعار النفط الى ما دون ال30$ سيخلق عجزا في الميزانية ستواجه الحكومة العراقية مشكلة حقيقية في دفع رواتب موظفيها فضلا عن تمويل تكاليف الحرب على الإرهاب وتمويل برنامج الاستيرادات والذي بلغ 44 مليار دولار في عام 2015 (البنك المركزي العراقي 2016).

في ظل الظروف الحالية والازمة المزدوجة التي يعاني منها العراق, حرب شاملة على داعش وتدمير للبنية التحتية ومشكلة النازحين والمهجرين وتكاليف توفير مستلزمات الحرب هذا من جانب ومن جانب اخر انخفاض اسعار النفط الحاد وبالتالي انخفاض الايرادات النفطية والتي هي الشريان الوحيد الذي يغذي الاقتصاد العراقي وبرامج التنمية وفاتورة الانفاق الحكومي وتوفير العملة الصعبة لقائمة الاستيرادات الطويلة والمتنوعة والمكلفة جدا في ظل عجز الجهاز الانتاج المحلي وتقادمه وعدم امكانيته في تلبية الطلب المحلي من كافة السلع. أضف الى ذلك الفساد الاداري والمالي للقيادات العليا والتناحر السياسي وهدر وسرقة معظم الموارد الهائلة التي وفرتها الايرادات النفطية طيلة مدة ارتفاع اسعار النفط السابقة.

في ظل شحة الايرادات النفطية والعجز الواضح في الميزانية العامة امام الدولة حلول يمكن تطبيقها في الامد القصير والمتوسط والطويل يمكن ان تساهم في حل او التخفيف من الاثار السلبية للازمة الحالية.

على المدى القصير يمكن للدولة

١. ان تفرض رسوم وتعريفات كمركية على الاستيرادات واعادة التنظيم الاداري للمنافذ الحدودية وربط ايراداتها مع الحكومة الاتحادية وليس المحلية كما هو سائد حاليا. ان فرض ضرائب ورسوم كمركية بنسبة 20% سيوفر اكثر من 15 مليار دولار سنويا (على افتراض ان حجم الاستيرادات يفوق ال 60 مليار سنويا).
٢. فرض ضريبة مبيعات بمقدار 10% على ان تعفى المنتجات المحلية منها. هذه ستوفر حوالي 20 مليار دولار بافتراض ان الناتج المحلي الاجمالي يفوق ال 240 تريليون دينار عراقي.
٣. ضغط الانفاق الحكومي وترشيده وتقليل عدد الوزارات ووكلاء الوزارات, الغاء المخصصات التقاعدية للدرجات الخاصة واعضاء البرلمان السابقين ولكل مسؤولين الدولة واخضاع ذلك الى قانون التقاعد العام.
٤. تقليل الرواتب لكبار المسؤولين وتقليل مخصصاتهم وضغط الإيفادات ومخصصات السفر وبيع كافة سيارات الدولة والذي سيوفر مبالغ لابأس بها لخزينة الدولة ويوفر نفقات الصيانة والوقود.
٥. الغاء فقرة الحمايات الخاصة للمسؤولين الحكوميين وتكليف وزارة الداخلية بتوفير الحماية المناسبة لهم من منتسبيها المتخصصين.
٦. القيام بحملة اعلامية لحث الشعب بالاكتتاب وشراء سندات الخزينة والتي ستوفر مبالغ للخزينة وتعطيل جزء من الطلب الفعال والذي يوجه عادة على السلع المستوردة.

٧. بيع جزء من الدومين الخاص عن طريق المزادات الحكومية النزيهة.
٨. الاقتراض من الدول المستوردة للنفط وبشروط ميسرة وتسديد هذه القروض نفطا وحسب الاسعار الدولية السائدة. ستكون هذه القروض بدون شروط مجحفة وقاسية لاسيما في الظروف الحالية وارتفاع نسبة الذين دخولهم قريبة او ادنى من مستويات حد الفقر.
٩. متابعة استحصال الضرائب المفروضة على شركات الهاتف النقال المستحقة والمستحقة الدفع والتي تقدر بعدة مليارات.

اجراءات المدى المتوسط والطويل:

هذه الاجراءات تركز على تصحيح الاختلال في الاقتصاد العراقي وذلك باتباع سياسات تنموية للنهوض بالقطاعات الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل ويأتي على راسها:

١. ايقاف الاستيرادات من بعض المنتجات الغذائية الزراعية او اتباع نظام الحصص وخاصة التي بإمكان المزارعين المحليين زراعتها وتوفيرها ويتطلب ذلك دعم القطاع الزراعي بإجراءات (وقود مدعم, بذور محسنة, قروض مدعومة وبشروط ميسرة, ومبيدات ولقاحات فعالة وبأسعار مدعومة) من شانها دعم الفلاح وتقليل كلف الانتاج وتحقيق ارباح مجزية تشجع المزارعين من الاستمرار وتوسيع نطاق عملياتهم وزيادة معروضهم من المنتجات الغذائية والاستغناء عن الاستيرادات.
٢. اعادة الحياة الى القطاع الصناعي المحلي الحكومي والخاص عن طريق قيام الدولة بشراء خطوط انتاج حديثة وتحديث الموجود منها والتوسع واضافة وحدات انتاجية جديدة. وتقديم قروض ميسرة للقطاع الصناعي الخاص لإنشاء معامل ومصانع لإنتاج السلع المستوردة حاليا والتي من الممكن تصنيعها محليا. ان نظام التعريفة والرسوم الكمركية ونظام الحصص سيوفر مناخا لنشوء وتطور الصناعة المحلية. يفضل البدء بالصناعات الغذائية والسلع الاستهلاكية الكهربائية منها. هذه الاجراءات من شأنها ان تحفز القطاع الزراعي لزراعة وتوفير المحاصيل الصناعية وسيتكامل مع القطاع الصناعي.
٣. انشاء مصاف للنفط الخام وبالسرعة الممكنة لإنتاج المنتجات النفطية التي تستورد حاليا وتكلف الدولة ما لا يقل عن 6 مليار دولار يمكن توفيرها والاستثمار في مصنع البتروكيمياويات وتطويره واضافة وحدات جديدة لتغطية الطلب المحلي من منتجاته.
٤. تشجيع القطاع الخاص على اقامة مصانع للبلاستك مستفيدا من منتجات مصنع البتروكيمياويات كمواد اولية. ستقوم هذه المصانع بالتعاون مع مصانع المنتجات الاستهلاكية الصناعية بتصنيع الكثير من اجزائها محليا بالإضافة الى انتاج منتجات كثيرة من البلاستك تستورد حاليا.
٥. انشاء شركة حكومية للتلفون النقال وبتكنولوجيا متقدمة يستخدمها موظفو الدولة حصرا اضافة الى باقي افراد الشعب تقدم خدمات متطورة وتوفر الاف من فرص العمل وتزود خزينة الدولة بإيرادات كبيرة وتوفر حصانة وتعزز من امنا القومي.
٦. تشجيع السياحة الاثرية والدينية والقيام بحملات دعائية كبيرة في الخارج للترويج لمرافقنا السياحية. من جانب اخر على الدولة تامين الحماية الكافية للمرافق السياحية ودعم القطاع الخاص لإقامة مرافق وخدمات سياحية. القطاع السياحي يمكن ان يوفر عملة صعبة تساهم فعليا بتنويع مصادر الدخل وتقلل الاعتماد على الايرادات

النفطية كمصدر وحيد لتمويل الموازنة العامة للدولة. وسيخلق قطاع السياحة فرصا للعمل امام الشباب العاطل.

٧. الاهتمام بمراكز التدريب المهني والمعاهد الفنية لتخريج ملاكات متوسطة ماهرة وكفؤة لإشغال الاف فرص العمل التي ستوفرها القطاعات الاقتصادية الناهضة سواء السلعية منها او الخدمية.

٨. الاهتمام بتغيير المناهج الدراسية وتطويرها بالنسبة للجامعات العراقية وربط ذلك مع المهارات التي يحتاجها سوق العمل.

٩. تطوير شركة الطيران الحكومية والتعاقد مع مدراء ذوي خبرة كبيرة في تطوير شركات مماثلة الامر الذي سيقفز بشركة طيراننا لتلبية الطلب المحلي والاستفادة من موقع العراق الاستراتيجي لتحقيق ارباح وبناء اسطول جوي ينافس شركات طيران في المنطقة.

١٠. الاستفادة من سوق الاوراق المالية المحلي في توفير رؤوس الاموال اللازمة لإنشاء او تطوير المنشآت الصناعية عن طريق تأسيس شركات مساهمة عامة تساهم الدولة بإنشاء البنية التحتية لها ويوفر الاكتتاب من قبل الجمهور العام رأسمالها الفعلي لإنشائها.

١١. تولي الحكومة وعن طريق شركات بناء مساهمة عامة وبالاستعانة بشركات عالمية استشارية البدء بتنفيذ مشاريع البنية التحتية في كافة انحاء البلاد.

١٢. انشاء مشاريع للحديد والصلب والالمنيوم والبلاستك وتكاملها مع معامل صناعة السيارات وانشاء مصانع ملحقة بالصناعة للمواد الاحتياطية والاطارات والزجاج.

١٣. الدخول مع الشركات العالمية بإنشاء شركات عملاقة للبتروكيمياويات وتشجيع المستثمرين من العراقيين المغتربين والاجانب للاستثمار في العراق واصدار التشريعات المشجعة والجاذبة للمستثمر الاجنبي.

١٤. التوصية بإلغاء مجالس المحافظات لأنها حلقة فاسدة ومعطلة لكل برامج التنمية والتطور وطاردة للمستثمرين بسبب استغلالهم وابتزازهم مما ادى الى عزوف معظمهم عن الاستثمار.

١٥. انشاء صندوق سيادي لادخار واستثمار فائض الموارد المالية في اوقات ارتفاع اسعار النفط من اجل استخدامها للمساعدة في تخفيف اثر تدهور ايرادات الدولة في اوقات انخفاض الاسعار على برامج التنمية والنفاق الحكومي.

١٦. اصلاح النظام الضريبي واحداث تشريعات جديدة من شأنها تقليل نسبة التهرب الضريبي وتوسيع الوعاء الضريبي.

١٧. تطوير النظام المصرفي وادخال الاساليب التكنولوجية الحديثة في العمل المصرفي واعادة هيكلته وتطوير مهارات العاملين فيه.

هذه الاجراءات من شأنها ان تنوع مصادر الدخل للاقتصاد العراقي وتقلل من عبء فاتورة الاستيرادات وستسارع من نمو الناتج المحلي الاجمالي وتصحيح الاختلال فيه وتوفير فرص عمل لقوة العمل المتزايدة وتحسين الظروف المعيشية لفئات كبيرة من المواطنين مما يعني خروج نسبة كبيرة من مستويات خط الفقر.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

١. تفاعلت عوامل اقتصادية وتقنية ومضاربة وسياسية وراء تدهور اسعار النفط لمدة البحث.
٢. لم يكن الضعف الطفيف للطلب العالمي على النفط دورا اساسيا في انخفاض اسعار النفط الحالي بل كان وفرة المعروض هو السبب الرئيس.
٣. زيادة الانتاج من النفط الصخري لأمريكا الشمالية كان السبب في وفرة المعروض من النفط في السوق الدولية.
٤. تعميق احادية الجانب للاقتصاد العراقي وتمثل الايرادات النفطية المصدر المهيمن للإيرادات الحكومية.
٥. الايرادات النفطية تمول الانفاق الحكومي بشقيها الجاري والاستثماري بنسبة تفوق ال 95%.
٦. ضآلة مساهمة الضرائب والايرادات غير النفطية في اجمالي الايرادات الحكومية.
٧. انخفاض اسعار النفط الحالية خلق ازمة خانقة للحكومة العراقية وخفض الانفاق الحكومي بدرجة انكمش معها الناتج القومي المحلي.
٨. تزايد معدلات البطالة وكذلك نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر.
٩. قيام الحكومة باتباع سياسات تبذيرية واهدار المال العام وسرقة جزء كبير منه مما ادى الى اهمال في سياسات التنمية وعدم وجود رؤية واضحة اصلا للمسار الاقتصادي الذي يجب اتباعه.

التوصيات:

١. اتباع سياسات في الامد القصير من شأنها ترشيد وضغط الانفاق الحكومي واخرى من شأنها توفير موارد اضافية لها مثل استحصال الضرائب المستحقة على شركات الهاتف النقال, فرض وتنفيذ الرسوم والتعريفة الكمركية, بيع سيارات الدولة جميعا وجزأ من الدومين العام, الاقتراض من الدول المستوردة لنفطنا , الغاء تقاعد ذوي الدرجات الخاصة المخالفة لضوابط قانون التقاعد العام, تشجيع السياحة الدينية, ضغط الاستيرادات وخاصة من السلع الزراعية والكمالية وتقديم دعم حقيقي للقطاع الزراعي للنهوض به.
٢. اتباع سياسات في المدى المتوسط والطويل لتصحيح الاختلال في الاقتصاد العراقي وتنويع مصادر الدخل والانتاج واتباع عملية تنموية مخطط بدقة لها يساهم بها القطاع الخاص والحكومة والمواطن والمستثمر الاجنبي لتسريع وتائر النمو وخلق فرصا للعمل امام جيش العاطلين من شأنها ان تحسن مستويات المعيشة لفئة كبيرة من المواطنين بعيدا عن خط الفقر.

المصادر

الامير, فؤاد قاسم (2015), النفط الصخري واسعار النفط والموازنة العراقية , , كتاب غير منشور.

العبيدي, عبد الجبار و منير ,عامر سامي (2015) , اتجاهات السياسة الاقتصادية في العراق لما بعد عام 2003 , مجلة العلوم الاقتصادية والادارية, المجلد **21**, (85) : 263-279.

بريهي, احمد(2014) , التنمية والتمويل في العراق, مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية, المجلد (**1**), (1).

صالح, مظهر محمد (2010), مدخل في الاقتصاد السياسي للعراق, الدولة الريعية من المركزية الاقتصادية الى ديمقراطية السوق, بيت الحكمة, بغداد.

مهدي, حيدر كاظم (2015) انخفاض اسعار النفط والاجراءات اللازمة لتقليل تأثيرها على الموازنة في العراق , مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية, المجلد **5**, (1) :208-221.

وزارة التخطيط, الجهاز المركزي للإحصاء, المجموعة الاحصائية السنوية, 2003-2015.

وزارة المالية, دائرة الموازنة العامة, الموازنات الحكومية للفترة 2003-2015

Aasim, M. Husain, Arezki, Rabah, Breuer, Peter, etal. (2015), Global implication of lower oil Prices. IMF Staff discussion paper.

Arezki, R. and . Blanchard, O. (2014), Seven Questions about the Recent Oil Price Slump." IMFdirect Blog, 22 .

Burbridge, J. and Harrison, A., (1984), Testing for the effects of oil price rises using vector autoregressions. International Economic Review., **25** (2): 459–484.

Emami, K. and Adibpour, M. (2012), Oil income shocks and economic growth in Iran. Economic Modeling., **29**(5) : 1774-1779.

Farzanegan, M.R. and Markwardt, G. (2009), The effects of oil price shocks on the Iranian economy. Energy Economics., **31**(1): 134-151.

Farzanegan, M.R. (2011), Oil revenue shocks and government spending behavior in Iran. Energy Economics., **33**(6) : 1055-1069.

Ferderer, J. P. (1996), Oil price volatility and the macroeconomy, Journal of Macroeconomics ., **18**, (1).

Hamilton, J.D. (1996), This is what happened to oil price–macroeconomy relationship, Journal of Monetary Economics., **38**(2).

Jimenez-Rodriguez, R. and Sanchez, M. (2005), Oil price shocks and real GDP growth: empirical evidence for some OECD countries. Applied Economics., **37** (2): 201–228.

Jiyad, A. Mousa. (2016), Budget 2016 and the Risk of Slipping into Debt Trap Iraq. Development Consultancy & Research, unpublished paper, Norway.

World Bank (2016), Iraq's Economic Outlook. World Bank report.

Lardic, S., Mignon, V. (2006), The impact of oil prices on GDP in European countries: an empirical investigation based on asymmetric cointegration. Energy Policy.,**34** (18) : 3910–3915.

Macalister, T. (2016), Shell to cut more jobs due to falling oil prices, The Guardian, March.

Mork, K.A. and Olsen, O. (1994), Macroeconomic responses to oil price increases and decreases in seven OECD countries. Energy Journal., **15** (4): 19–35.

Obstfeld, M. and Milesi-Ferreti, G. M., and Arezki, R. (2016), International Monetary Fund's Global Economy Forum .

OPEC (2016), monthly oil report, April.